

سياسة المسئولية المجتمعية

اتباع معايير الحوكمة لتحقيق مواطنة المؤسسة واستدامة الأعمال

المحتويات

3.....	مقدمة.
3.....	أ) دور مجلس الإدارة.
4.....	ب) تعريف المسؤولية المجتمعية للمؤسسات.
4.....	ج) بنك مصر يلتزم بمبادئ المسؤولية المجتمعية والاستدامة العالمية:
4.....	1 - الميثاق العالمي للأمم المتحدة.
5.....	2 - المبادرة العالمية للتقارير.
6.....	3 - مبادئ الخدمات المصرافية المسئولة.
6.....	4 - أهداف التنمية المستدامة الصادرة من الأمم المتحدة.
6.....	5 - رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030.
7.....	د) المبادئ والقواعد التي يتبعها البنك والقطاعات المسئولة في مجال المسؤولية المجتمعية:
7.....	- آليات وبرامج تطبيق المسؤولية المجتمعية والاستدامة بالبنك.
8.....	- أساليب توفير موارد محددة وبصفة منتظمة لدعم أنشطة المسؤولية المجتمعية.
8.....	- تصميم وتنفيذ برامج مشاركة الموظفين.
8.....	هـ) سياسات الحكومة التي يلتزم بها البنك:
9.....	أولاً: سياسة الحكومة بالنسبة للعملاء
11.....	ثانياً: سياسة الحكومة بالنسبة للموظفين وبيئة العمل.
13.....	ثالثاً: سياسة الحكومة بالنسبة للمجتمع
15.....	رابعاً: سياسة الحكومة بالنسبة لموردي ومقدمي الخدمات.

مقدمة:

المواطنة المؤسسية تمثل التزام المؤسسات بالسلوك الأخلاقي في استراتيجيات الأعمال وإدارة العمليات، كما أن ثقافة المؤسسة ترتبط بشكل رئيسي بالسمعة المؤسسية في المقام الأول.

إن بيئه الأعمال الحالىة، والتي تتسم بطبيعتها ذات الصبغة العالمية وال العلاقات المتشاركة، والتي أصبح المستثمرون والدائون والأطراف الأخرى ذات الصلة بها أكثر إدراكاً للمسئوليات البيئية والاجتماعية وقواعد الحكومة التي تقع على عاتق المؤسسة، وتتكامل مع معايير أدائها واستدامة أعمالها على المدى الطويل، وأصبح الاهتمام بتلك القضايا يساعد في تحديد حجم الأرباح التي يمكن تحقيقها.

وحتى تتمكن المؤسسات من العمل بنجاح والمحافظة على تحقيق معدلات نمو ثابتة، يجب على مجالس إدارات هذه المؤسسات إدماج هذه الأبعاد والمعايير المتنوعة في قلب عملية اتخاذ القرار.

أ) دور مجلس الإدارة:

لقد زادت الأزمة المالية العالمية من الحاجة الملحة لمجالس إدارات المؤسسات أن ترسم التوجهات الاستراتيجية بناء على معلومات متكاملة ، على أن تأخذ تلك الاستراتيجيات في اعتبارها ما هو أبعد من مجرد تحقيق الأهداف المالية على المدى القصير، إن قيام مجالس الإدارات بهذا الدور الهام يجعل المؤسسات أكثر استعداداً للتعامل مع المخاطر بصورة شاملة، عن طريق زيادة توقعاتها بالآثار العكسية المحتملة لأعمالها على المواطنين والبيئة ، بالإضافة لقدرتها على إدارة المخاطر الملمسة والقابلة للقياس، وكذلك المخاطر ذات الصلة بسمعتها ، ويمكن أيضاً لهذا التوجه خلق المزيد من الفوائد للمؤسسات ، وتعظيم مكاسب المالك والأطراف ذات العلاقة عن طريق زيادة فرص الأعمال المتاحة وكذلك زيادة قدرة الشركات على الدخول في الأسواق.

هناك رؤية جديدة لعالم الأعمال وهي رؤية تضم مجموعة من القيم الأصلية التي تضم حقوق الإنسان، حماية البيئة، معايير مكافحة الفساد، مساعدة مجلس الإدارة على تجنب أي ممارسات تؤثر على السمعة، العلاقة مع الإدارة التنفيذية، والمسائلة أمام المالك.

ب) تعريف المسؤولية المجتمعية للمؤسسات:

يمكن تعريف المسئولية المجتمعية للمؤسسات على أنها "مجموعة من الأفعال والمبادرات التي تقوم المؤسسة بتنفيذها لتحقيق أهداف اجتماعية أبعد من مجرد تحقيق مصالح المؤسسة أو الأهداف التي ينص عليها القانون".

ومن أكثر المسميات انتشاراً للمسؤولية المجتمعية في عالم الأعمال المسؤولية الاجتماعية للشركات، الاستدامة المؤسسية، والمواطنة المؤسسية، تعني المواطننة باعتبارها مصطلحاً سياسياً "الالتزام الفعال" وهي المسؤولية وصنع التغيير على مستوى المجتمع المحلي وعلى المستوى القومي.

ج) بنك مصر يلتزم بمبادئ المسؤولية المجتمعية والاستدامة العالمية:

انطلاقاً من التزام بنك مصر لتلك المبادئ والمعايير العالمية، حيث أن بنك مصر يعد من أول البنوك المصرية المملوكة للدولة التي التزمت بتلك المبادئ والمبادرات ، فان بنك مصر يلتزم بإرسال تقارير سنوية تفيد التزامه بها وذلك لاعتمادها من تلك المنظمات العالمية ، تماشياً مع ثقافة الامتثال، فإن الحكومة الرشيدة المتمثلة في تعزيز الاستمرارية والاتساق والفعالية بما لها أهمية خاصة لبنك مصر، وفي إطار سعيه لتبني أفضل الممارسات الدولية ، يعمل بنك مصر على تفعيل آليات الحكومة وينؤكد العمل بمبادئ الشفافية والمساءلة والاستدامة لتحفيز الأداء، ذلك مع التركيز على تحسين استراتيجيته، وتخصيص موارد البنك نحو خطة عمل الدولة للتنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، فقد استمرت جهود بنك مصر في ترتيب أولوياته الاستراتيجية لتسق مع مبادئ المسؤولية المجتمعية والاستدامة العالمية الخاصة بكل من:

1 - الميثاق العالمي للأمم المتحدة

الميثاق العالمي للأمم المتحدة هو ميثاق للأمم المتحدة لتشجيع الشركات في جميع أنحاء العالم على اعتماد سياسات مستدامة ومسئولة اجتماعية، والإبلاغ عن تنفيذها، الميثاق العالمي للأمم المتحدة هو إطار عمل قائم على المبادئ للأعمال التجارية ينص على عشرة مبادئ في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد، حيث يعد الميثاق العالمي للأمم المتحدة هو أكبر مبادرة في العالم لاستدامة الشركات (المعروف أيضاً باسم المسؤولية الاجتماعية للشركات) مع الآف المشاركيين من الشركات وأصحاب المصلحة الآخرين في أكثر من 170 دولة مع هدفين هما " تعليم المبادئ العشرة في الأنشطة التجارية حول العالم " و" تحفيز الإجراءات لدعم أهداف الأمم المتحدة الأوسع ، مثل أهداف التنمية : (SDGs)

المبادئ العشرة هي:

• حقوق الإنسان :

المبدأ : 1 يجب على الشركات والمؤسسات دعم واحترام حقوق الإنسان المعلنة دولياً .

المبدأ : 2 تأكيد المؤسسات من أنها ليست متورطة في انتهاكات حقوق الإنسان .

• معايير العمل :

المبدأ : 3 احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المساومة الجماعية للعاملين.

المبدأ : 4 القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الإجباري.

المبدأ : 5 الإلغاء الفعلي لمعاملة الأطفال.

المبدأ : 6 القضاء على التمييز في مجال التعيين والوظائف.

• البيئة :

المبدأ: 7 التشجيع على إتباع أسلوب احترازي تجاه جميع التحديات البيئية.

المبدأ: 8 القيام بمبادرات تروج للالتزام البيئي بقدر أكبر من المسؤولية.

المبدأ: 9 تشجيع تطوير ونشر تكنولوجيا صديقة للبيئة.

• مكافحة الفساد:

المبدأ: 10 مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما في ذلك الابتزاز والرشوة.

2 - المبادرة العالمية للتقارير:

هي منظمة دولية مستقلة للمعايير، تساعد الشركات والحكومات والمنظمات الأخرى على فهم تأثيرها على قضايا مثل تغير المناخ - وحقوق الإنسان والفساد - والإعلان عنها.

تنشر العديد من الشركات تقارير الاستدامة، المعروفة أيضاً باسم المسئولية المجتمعية للشركات أو التقرير البيئي والاجتماعي والحكومي، تحت ضغوط متزايدة من مختلف مجموعات أصحاب المصالح مثل الحكومات والمستهلكين والمستثمرين؛ لتكون أكثر شفافية بما يتعلق باثارها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ويساعد " إطار عمل المبادرة العالمية لإعداد التقارير عن الاستدامة" المؤسسات على تحديد هذه المعلومات وجمعها وإعلانها بطريقة واضحة قابلة للمقارنة.

3 - مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة:

تعتبر مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة إطاراً لضمان توافق استراتيجية وممارسات البنوك الموقعة مع الرؤية التي وضعها المجتمع لمستقبله في أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس للمناخ، مما يقود الطريق نحو مستقبل يقدم فيه المجتمع المصري نوع المساهمة الإيجابية للناس وللبيئة المتوقعة لذلك المجتمع تمثل هذه البنوك أكثر من ثلث الصناعة المصرفية العالمية.

هذه رحلة ذات حجم ونطاق غير مسبوقين في وقت هناك حاجة ماسة لهذا الطموح حيث تعد مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة إطاراً لضمان توافق استراتيجية وممارسات البنوك الموقعة مع الرؤية التي وضعها المجتمع لمستقبله في أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس للمناخ.

4 - أهداف التنمية المستدامة الصادرة من الأمم المتحدة:

- | | |
|---|--|
| 9. الصناعة والابتكار والهيكل الأساسية.
10. مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
11. رفع كفاءة الإنتاج والاستهلاك
12. العمل المناخي.
13. إدارة وحماية نظم البيئة البحرية
14. الحياة البرية.
15. السلام والعدل والمؤسسات القوية.
16. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف. | 1. القضاء على الفقر.
2. القضاء التام على الجوع.
3. التغطية الصحية وتوفير سبل العلاج.
4. التعليم الجيد.
5. المساواة بين الجنسين والحد من أوجه عدم المساواة.
6. المياه النظيفة والنظافة الصحية.
7. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
8. العمل اللائق ونمو الاقتصادي. |
|---|--|

5 - رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030 :

أولاً: البعد الاقتصادي:	ثانياً: البعد الاجتماعي:	ثالثاً: البعد البيئي:
المحور الأول: التنمية الاقتصادية.	المحور الخامس: العدالة الاجتماعية.	المotor التاسع: البيئة.
المحور الثاني: الطاقة.	المحور السادس: الصحة.	المotor العاشر: التنمية العمرانية.
المحور الثالث: المعرفة والابتكار والبحث العلمي.	المحور السابع: التعليم والتدريب.	المotor الرابع: الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية.
	المحور الثامن: الثقافة.	

د) المبادئ والقواعد التي تتبناها البنك والقطاعات المسئولة في مجال المسؤولية المجتمعية:

- تحقيق الريادة في مجال التنمية المجتمعية مع التأثير الإيجابي والملموس على المجتمع المصري
- التركيز على مجالات التعليم
- خلق فرص العمل
- التنمية الاقتصادية
- الصحة وحماية البيئة
- مساندة ودعم الأنشطة التنموية ذات التأثير الفعال في خدمة المجتمع والبيئة.
- تقديم الدعم لمراكز البحث العلمي، المدارس، الجامعات والمستشفيات العامة.
- إقامة المشاريع التي تحقق التكافل الاجتماعي في مصر.

هذا وقد تم وضع هذه الرؤية من قبل مجلس إدارة بنك مصر حيث انه المسئول عن الخطوط العريضة التي تنتهجها لتنفيذ المسؤولية المجتمعية، وينحصر دور قطاع اتصالات المؤسسة في عرض الأنشطة التي تتماشى مع تلك الاستراتيجية وفقاً لهذا التوجه والترويج لها ، ويتم الإعلان عن جميع نشاطات البنك فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية، نظراً للتأثير القوى في إبراز بنك مصر كعضو فاعل في المجتمع ليكون البنك المفضل لدى المتعاملين وللقدرة على الاستمرارية وقت الأزمات لكونه ذو ميزة لدى العملاء ، وبما يحوله من أروج علامة تجارية إلى العلامة التجارية المفضلة لدى جميع الأطراف ذوى العلاقة، وعليه يتم الإعلان عن جميع أنشطة البنك المجتمعية بكلفة الوسائل الدعائية (الصحف والجرائد- التليفزيون- البرامج الحوارية- موقع التواصل الاجتماعي والفيديوهات الخاصة بالمسؤولية المجتمعية على اليوتيوب و الموقع الإلكتروني للبنك) من خلال الصفحة الرسمية للبنك و الصفحة الخاصة بمؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع على الفيس بوك فيما يخص أنشطة المؤسسة في مجال المسؤولية المجتمعية.

• آليات وبرامج تطبيق المسؤولية المجتمعية والاستدامة بالبنك:

تمثل تلك الآليات والبرامج في الآتي:

- تحديد الكيانات الإدارية بالبنك المنوط بها تطبيق هذه السياسات وأساليب إقرارها عن أنشطتها المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية و هي الجهات المسئولة عن تطبيق المسؤولية المجتمعية ببنك مصر من داخل البنك "قطاع اتصالات المؤسسة وإدارة التبرعات بالحسابات المركزية" التي يتوافر بها الموافقات المعتمدة من مجلس الإدارة والجمعية العامة، ومن خارج البنك "مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع" وهي مؤسسة غير هادفة للربح مسجلة بوزارة التضامن الاجتماعي تحت رقم 7045/2007 القاهرة وتعتبر تلك المؤسسة ذات كيان قانوني مستقل عن البنك يديرها مجلس للأمناء.

• أساليب توفير موارد محددة وبصفة منتظمة لدعم أنشطة المسئولية المجتمعية:

يقوم البنك بالتبرع لمؤسسة بنك مصر لخدمة المجتمع كما تلتقي المؤسسة التبرعات الخارجية ويقوم البنك بتخصيص موارد مالية من خلال مجلس الإدارة واعتماد الجمعية العامة للبنك.

• تصميم وتنفيذ برامج مشاركة الموظفين

عن طريق دعم تطوعهم بحيث يكون جزء من استراتيجية العمل داخل وحدات البنك كما ينظم بنك مصر لقاءات دورية "حفلات سنوية للأيتام- مهرجانات" في عدد من المحافظات ويتم تشجيع الموظفين على الانضمام للاحفلات كمتطوعين لتنظيم ودعم أحداث اللقاءات.

ه) سياسات الحكومة التي يلتزم بها البنك:

ينتهج بنك مصر نظاماً للحكومة يشمل الهياكل والنظم والسياسات التي تضمن التطبيق الأمثل لمبادئ حوكمة الشركات سواء على مستوى مجلس الإدارة ولجانه المنبثقة، وعلى مستوى الإدارة التنفيذية وأنظمة الرقابة الداخلية من إدارة الالتزام والمخاطر والمراجعة الداخلية، كما أن التوجه الاستراتيجي للبنك قد أدمج المسئولية المجتمعية وأهداف الاستدامة كمعايير هامة في سياساته تجاه العملاء والعاملين والمجتمع بالإضافة إلى موردي ومقدمي الخدمات كما يلي:

العملاء	العاملون وبيئة العمل	المجتمع	موردو - ومقدمو الخدمات
- حصول عادل على الخدمة. - تسعير عادل للخدمات المصرفية. - انتشار واسع للفروع. - تنوع المنتجات. - خدمة عملاء متميزة. - حماية البيانات. - وضع استراتيجية. - للشمول المالي.	- معاملة منصفة وعادلة. - لا يوجد تميز من أي نوع. - أجور ومزايا عادلة. - بيئة عمل ملائمة وآمنة. - تطبيق القوانين واللوائح ومتى تغير السلوكي المهني بكل ما يرتبط به من قواعد لمكافحة الفساد. - مشاركة موظفي بنك مصر في المسؤولية المجتمعية. - تفعيل بروتوكول الإبلاغ عن المخالفات.	- دعم المجتمع بأساليب مؤثرة. - تبني المبادرات والسياسات والبروتوكولات وتطبيق أهداف الاستدامة المجتمعية وفقاً للمعايير العالمية. - تشجيع الحفاظ على البيئة. - خفض استهلاك الطاقة وإهدرار المياه.	- المبادئ الإرشادية للموردين للعمل بطريقة مسئولة.

أولاً: سياسة الحوكمة بالنسبة للعملاء :

تطبق من خلال البرامج الآتية:

حصول عادل على الخدمة:

نظرًا لأن التركيز على العملاء هو هدفنا الأساسي للوصول إلى أكبر شريحة من المتعاملين في مصر أينما كانوا من خلال تقديم باقة متنوعة من المنتجات والخدمات لكافة الشرائح التي تلبى احتياجات جميع فئات المجتمع بطريقه خدمة موحدة ، بما يعود بالنفع على كل من الدخل القومي ودخل الأفراد.

تسعير عادل للخدمات المصرفية:

وجود تسعيرة مصرفية موحدة تبعاً لأسعار السوق المصرفية المتعارف عليها.

انتشار واسع للفروع:

فروع البنك موزعة ومنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية لتلبية احتياجات كافة الشرائح : حيث اعتمد بنك مصر استراتيجية توسيع تمكّنه من تشغيل واحدة من أكبر شبكات الفروع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يشتهر بنك مصر بتقديم أفضل الخدمات المصرفية بدءاً من أكبر شبكة من الفروع وهو أيضًا أول بنك يقدم فروعًا للصيغة الإسلامية (فروع كنانة) وصولاً إلى الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت.

تنوع المنتجات:

يلتزم بنك مصر بتقديم حزمة متنوعة من المنتجات المصرفية التي تلبى احتياجات جميع قطاعات المتعاملين كالتالي:

قطاع ائتمان الشركات: يقدم بنك مصر مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات الائتمانية على مستوى عال من الجودة للشركات وكبرى المشروعات، بهدف تعزيز الاستثمارات المؤسسية، ويولى اهتماماً خاصاً بالمؤسسات التي تراعي البعد البيئي معتمدة على إعادة التدوير واستخدام الطاقة النظيفة والمتتجدة، فضلاً عن تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد القومي وتسريع عجلة التنمية المستدامة للدولة.

قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة: بنك مصر يضخ استثمارات في هذا القطاع لأنه يساهم في توفير المعدل الأكبر من إتاحة فرص عمل جيدة بما يساهم في الحد من الفقر وارتفاع قيمة الدخل ودعم الصادرات من خلال دعم فرص النمو في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة باعتباره ركيزة استراتيجية، هذا ويسعى بنك مصر دائمًا لزيادة حجم محفظة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر وذلك تماشياً مع توجهات الدولة لما لهذا القطاع من أهمية بالغة التأثير على الاقتصاد القومي وضرورة إدراج الشباب والمرأة وشرائح المجتمع المختلفة، الأمر الذي ينعكس على الحد من البطالة، وزيادة نمو الدخل للفرد الواحد أو الأسرة شاملة، والذي من شأنه التأثير على معدلات الناتج

القومي من خلال زيادة الإنتاجية المجتمعية وتغطية متطلبات السوق المحلي، وذلك باعتباره مؤسسة مالية رائدة في المجال المصرفي.

قطاع الأفراد : بنك مصر ملتزم بتقديم مجموعة متطورة من الحلول المالية المصممة خصيصاً لتلبية متطلبات عملائه وفي هذا الصدد، فإن استراتيجية بنك مصر لقطاع التجزئة المصرفية تعكس النهج المطبق، والذي يرتكز على الاهتمام بالعملاء وتوفير المنتجات المصرفية التي تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء حيث قام بنك مصر بمنح التمويل العقاري لفئة محدودي الدخل، بهدف تعزيز قطاعي العقارات والإنشاءات من أجل محدودي الدخل، وفقاً لمبادرة البنك المركزي المصري حيث قدم البنك التمويل العقاري طويلاً للأجل بإجراءات بسيطة، وسعر عائد مميز اتساقاً مع رؤيته بشأن تحفيز السوق العقاري وتوفير المسكن الملائم لكافة فئات المجتمع، تماشياً مع توجهات الدولة والتي تقوم بتقديم آليات تساهمن في تطوير السوق العقاري، حيث يؤمن البنك بضرورة توفير حياة كريمة لكل مواطن أخذنا في الاعتبار تطبيق مبادىء الشمول المالي.

خدمة عملاء متميزة:

بالإضافة إلى إتاحة كافة الخدمات المصرفية التقليدية حرص بنك مصر على تعزيز خدماته الرقمية للعملاء، وذلك تماشياً مع خطى العالم نحو التحول الرقمي، بالانتشار والسرعة والتكلفة القليلة، لقد اتخذ بنك مصر زمام المبادرة في مجال التحول الرقمي المصري بنجاح من خلال مجموعة واسعة من الخدمات، والتي تشمل خدمات بنك مصر للإنترنت البنكي والموبايل البنكي لتوفير خدمة أسرع وأكثر أماناً وملاءمة للمعاملات النقدية على مدار الساعة، وتمكن الخدمات المصرفية الرقمية لبنك مصر العملاء من إجراء المعاملات المصرفية في أي وقت وفي أي مكان، إلى جانب ذلك، يساعد التحول الرقمي على انتشار الخدمات المصرفية دون الحاجة للتواجد الفعلي بالفرع.

حماية البيانات:

يضع بنك مصر دائماً في أولوياته نظام خصوصية البيانات .من خلال الإجراءات الفنية والتنظيمية، لا يمكن الوصول إلى بيانات عملاء بنك مصر أو تغييرها أو إساءة استخدامها أو فقدانها أو اختراقها أو استخدامها بأي شكل آخر للأغراض غير المصرح بها، كذلك يعمل بنك مصر باستمرار على تحسين أفضل ممارسات الأمان. لضمان الأمان الكافي للبيانات، يقدم البنك بانتظام برامج تدريبية لزيادة الوعي حول حماية البيانات بين الموظفين .يقوم مكتب حماية البيانات في بنك مصر بتنسيق وتقييم ورصد الممارسات في هذا المجال، حيث يتم التحقيق في الشكاوى.

وضع استراتيجية للشمول المالي:

تم استحداث قطاع الشمول المالي ويؤمن بنك مصر بمدى أهمية الشمول المالي ودوره البارز في تمكين التنمية المستدامة والرخاء المجتمعي، حيث يلعب الشمول المالي دور حيوي في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة التي تشمل القضاء على الفقر وخلق فرص العمل وتعزيز الحق في التعليم والرعاية الصحية .ويهتم البنك بنشر ثقافة الشمول المالي من

خلال العديد من الآليات والمبادرات التي تستهدف إتاحة الحصول على الخدمات المصرفية للفئات المهمشة والفقيرة وضم أكبر شريحة ممكنة من العملاء للقطاع المالي الرسمي ويزرت أهمية مؤسسات التمويل متناهي الصغر لتصبح لاعباً رئيسياً ضمن منظومة الشمول المالي لرفع معدل التثقيف المالي وتوعية الفئات التي تعمل خارج المنظومة الرسمية للدولة بكافة الخدمات المصرفية المتاحة وهو ما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد القوي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

ثانياً: سياسة الحوكمة بالنسبة للموظفين وبيئة العمل:

الموظفون هم الأصل الأكبر أهمية لبنك مصر، وبالتالي فإنه يضمن بيئة عمل شاملة وصحية لتحسين الإنتاج والأداء، يغرس بنك مصر قيمه والتزاماته من خلال برامج تعريف الموظفين للتعيينات الجديدة للتأكد من التزامهم بأعلى معايير الاحتراف والنزاهة، بالإضافة إلى برامج التدريب المختلفة على القيادة، يظهر موظفونا دائمًا إحساساً عميقاً بالولاء من خلال الامتثال الكامل لأفضل الممارسات ومعايير المساءلة.

معاملة منصفة وعادلة:

يحترم بنك مصر الحق في الانضمام إلى الاتحادات العمالية، حيث يحق للموظفين الانضمام أو تشكيل أو الامتناع عن أي اتحاد عمالٍ دون الخوف من التعرض للعقوبه أو التهديد أو مضائقات.

لا يوجد تمييز من أي نوع:

يحظر بنك مصر التمييز على أساس العرق أو الدين أو المعتقدات السياسية أو النوع أو على أي أساس آخر.

أجور ومتانة عادلة:

الرواتب واستحقاقات العمل تدفع في الوقت المحدد لها طبقاً لقوانين العمل ولوائح العاملين.

بيئة عمل ملائمة وآمنة:

يلتزم بنك مصر بموظفيه وسلامتهم وأمنهم، اعترافاً بالأهمية القصوى للصحة المهنية وإجراءات السلامة المهنية يضمن بنك مصر توفير بيئة عمل آمنة وصحية، يوفر بنك مصر أوضاع عمل إنسانية ولائقة، يحظى فيها الموظفين بمعاملة تحفظ احترامهم وكرامتهم.

خفض استهلاك الطاقة وإهدار المياه:

تم اعتماد نظام الإضاءة LED ، علاوة على ذلك، قام البنك بتركيب الألواح الشمسية في المبنى الواقع في ناديه الاجتماعي، كما قام البنك بتركيب أنظمة تكييف الهواء VRV ، كما قام البنك بنشر أجهزة استشعار لإشغال لخفض استهلاك الكهرباء والمياه في المبني الإداري الجديد في القاهرة الجديدة، ساهم بنك مصر بشكل كبير في المبادرة الوطنية لترشيد معدلات استهلاك المياه والطاقة، كما يبذل جهوداً مساهمة في زيادة الوعي بضرورة ترشيد استهلاك الكهرباء.

سلامة بيئه العمل كأولوية:

يتبنى بنك مصر تركيزاً استراتيجياً على الحفاظ على مكان عمل آمن وصحي للموظفين، يشرف البنك على جميع القضايا المتعلقة بالسلامة والصحة والبيئة ويضمن أن جميع الأنظمة في مكانها وتعمل بشكل صحيح، تم تجهيز جميع مواقع البنك بأنظمة الكشف المبكر وإطفاء الحرائق، ويقوم البنك بتوظيف عامل إطفاء معتمد من قبل البنك المركزي المصري، وجمعيات الحماية المدنية، والجمعية القومية للحماية من الحرائق (NFPA) يتلقى الموظفون تدريباً مناسباً على السلامة من الحرائق والإسعافات الأولية والإخلاء في حالات الطوارئ، بالإضافة إلى ذلك يوفر البنك للعاملين من ذوي الياقات الزرقاء أحذية أمان وأقنعة واقية وأدوات أخرى لحمايتهم من أي ضرر محتمل.

توسيع نطاق برنامج إعادة التدوير بشكل مسئول:

يضمن بنك مصر وجود برنامج إعادة التدوير للسماح للموظفين بالتخلص من المواد وإعادة استخدامها، في الوقت نفسه يحرص البنك على استخدام المزيد من المواد المعاد تدويرها والمصنعة محلياً، كممارسة بيئية فعالة في دعم النمو الاقتصادي الوطني.

الحد من استخدام الورق:

قرر بنك مصر التوقف تدريجياً عن استهلاك الورق، حتى قبل التحول الرقمي تم اتخاذ خطوات فعالة لتقليل استخدام الورق في معظم العمليات داخل المكاتب والمعاملات عبر الإنترنت وغير المتصلة بالإنترنت ويواصل بنك مصر تحوله نحو تقليل العمليات الورقية فتعد الطباعة على الوجهين للتقارير والمذكرات الداخلية ونسخها خطوة فعالة نحو تقليل استهلاك الورق هذا بالإضافة إلى خطوات أخرى لتقليل المواد المطبوعة المرسلة بالبريد، ومن بينها كشوف الحسابات المصرفية الشهرية.

الحد من الانبعاثات:

يستهدف بنك مصر إجراءات مناخية أكثر إيجابية، حيث يساهم بشكل فعال في تقليل الانبعاثات الناجمة عن استخدام وسائل النقل باستخدام موارد طاقة بديلة، وتزويد موظفيه بخدمات النقل الجماعي، ويساهم حظر التدخين في الأماكن المغلقة في مقر البنك أيضاً بشكل فعال في توفير مكان عمل أفضل وتقليل أضرار التدخين السلبي أيضاً على نطاق أوسع.

تطبيق القوانين واللوائح وميثاق السلوك المهني بكل ما يرتبط به من قواعد لمكافحة الفساد:

يظهر بنك مصر دائماً الالتزام الكامل برفاهية الموظفين وحقوق الإنسان وفقاً لجميع القوانين السارية والمعايير الملزمة والمبادئ التوجيهية والاتفاقيات، كما يلتزم البنك بالامتناع عن استغلال عمال الأطفال، ويحظر بنك مصر نهائياً توظيف الأفراد لمن هم أقل من 18 عاماً.

مشاركة موظفي بنك مصر في المسؤولية المجتمعية:

يسعى بنك مصر دائماً إلى غرس قيم المسؤولية المجتمعية ليكون جزءاً لا يتجزأ من شعور الموظفين بالولاء تجاه المجتمع .
يؤمن البنك إيماناً راسخاً بضرورة ترسیخ المسؤولية المجتمعية للبنك بين العاملين، سواء بشكل فردي أو جماعي، كحافز لزيادة مشاركة الموظفين وإنتاجية العمل الجماعي، ويدرك موظفو بنك مصر تماماً أن رد الجميل للمجتمع أمر مهم للغاية .
ويحرص موظفينا على إعطاء الوقت والجهود في المشاركة المجتمعية كنوع من رد الجميل للمجتمع، يتم تنفيذ عدد من البرامج التطوعية للموظفين والأنشطة الخيرية ، من بينها حملات التبرع بالدم، ومبادرات التلوين المدرسي ، وتوزيع الهدايا على طلاب المدارس ، وحملات التبرع المتكررة لبنك الملابس المصري ، والاحتفالات السنوية بيوم اليتيم ، والزيارات الميدانية لمشاريع البنك في المسؤولية الاجتماعية للشركات ، وحملات التبرع بالمعدات للمستشفيات ، وتصميم مبادرات مسؤلية مجتمعية تعتمد على مشاركة العاملين في البنك بها وكذلك خلق فرص جديدة من خلال السماح للعاملين بإرسال آرائهم ومقترناتهم في هذا المجال، وتحويل أفكارهم إلى مبادرات فعلية .

تفعيل بروتوكول الإبلاغ عن المخالفات:

كماء من ثقافة المسؤولية والالتزام الخاصة ببنك مصر، لا يسمح بنك مصر بالفساد، والرشوة، وجميع انتهاكات القوانين أو اللوائح والإجراءات، لذا يتبنى بنك مصر بصرامة الإبلاغ عن المخالفات، لضمان الامتثال الكامل لجميع القوانين واللوائح بالإضافة إلى الحد من أي مخاطر محتملة لعدم الامتثال في هذا الصدد، تظهر سياسة الإبلاغ عن المخالفات لدى البنك التزام جميع الموظفين بالنزاهة من خلال اتخاذ إجراءات إيجابية لتعزيز سمعة البنك . وبالتالي، يتلقى جميع الموظفين برامج تدريبية تكميلية تغطي لوائح وسياسات بنك مصر ويوفر البنك العديد من قنوات الإبلاغ عن المخالفات لمعالجة أي مخاوف بشكل ملائم من حيث الكشف عن أي نوع من سوء السلوك وتشمل قنوات الإبلاغ الرئيسية الرسائل المكتوبة ورسائل البريد الإلكتروني والمكالمات الهاتفية . يمكن أيضاً رفع حالات الإبلاغ عن المخالفات مباشرة إلى كبار التنفيذيين والمديرين التنفيذيين، بالإضافة إلى قطاع الموارد البشرية

ثالثاً: سياسة الحكومة بالنسبة للمجتمع:

تحقيق الرخاء المجتمعي المستدام هو أولوية بنك مصر الرئيسية والمستمرة حيث يهدف بنك مصر إلى الالتزام بالمساهمة في رفاهية ورخاء المجتمع من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتمكين المرأة مالياً وإيجاد سبل التمويل للمشاريع التي تؤسسها السيدات لضمان نمو اقتصادي وتحقيق قيمة مضافة، كما يسعى بنك مصر جاهداً إلى إنشاء

نظام بيئي وتأسيس ثقافة راسخة لريادة الأعمال والدفع بأهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء البلاد، يلتزم بنك مصر ببناء اقتصاد متوازن وشامل قائم على المعرفة والتنافسية يخلق قيمة إضافية ويولد فرص عمل منتجة.

يعتمد البنك نهجاً قائماً على مبدأ أن لجميع المواطنين الحق في حياة كريمة، ويلعب دوراً كاملاً في دعم المجتمع لتحسين مستويات المعيشة وتحقيق الازدهار الاقتصادي حيث يستهدف بنك مصر المساهمة في القضاء على الفقر وتوفير فرص لحياة أفضل لسكان الأحياء والقرى التي تعيش تحت خط الفقر، وذلك تزامناً مع تنفيذ رؤية الدولة الشاملة للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030.

وتطبيق السياسة من خلال البرامج الآتية :

- دعم المجتمع بأساليب مؤثرة بتبني المبادرات والسياسات والبروتوكولات وتطبيق أهداف الاستدامة المجتمعية وفقاً للمعايير العالمية:

يقوم البنك بتقديم القدوة الحسنة والمثال الذي يحتذى به في المجتمع كونه عضو ومواطن صالح فيه، حيث يشارك في العديد من الأنشطة الداعمة للتنمية المجتمعية في مصر وترتكز أهداف المسؤولية المجتمعية للبنك على تعزيز الرخاء المجتمعي في المجالات التالية:

- مجالات الصحة، التعليم، الثقافة، التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.
- مساندة ودعم المجتمع المدني في تنفيذ المشروعات التنموية.
- مساندة ودعم الأنشطة ذات التأثير القوى على التنمية والتي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني.
- تقديم المنح الدراسية لطلبة الجامعة المتفوقين كما يتم تقديم الدعم المالي وكافة أوجه الدعم الأخرى لمراكز البحث العلمي، المدارس، الجامعات والمستشفيات العامة.
- مساعدة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة للعيش بشكل طبيعي ومساعدة المرأة المعيلة.
- كما يقوم البنك بتخصيص مبلغا سنوياً من صافي الأرباح للمساهمة في دعم أنشطة المجتمع، ودعم وتمويل مشروعات مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع والتي تهدف في النهاية إلى دعم وتمويل.
- المشروعات المجتمعية ذات الطابع الاستثماري "رعاية بنك مصر لحملات حماية للتحذير من خطر المخدرات، وتطوير الوحدات العلاجية بعـدد من المستشفيات، تطوير وتجهيز بعض شوارع وميادين مختلف المحافظات المصرية".

- تشجيع الحفاظ على البيئة من خلال الآتي:

تمويل المشروعات البيئية: يعمل بنك مصر بنشاط على تعزيز بصمته البيئية الإيجابية، مع زيادة الاستخدام الفعال للموارد المتتجددة. كما يضمن البنك مشاركة أصحاب المصلحة الفعالة في تعزيز الاستدامة البيئية من أجل تأثير أوسع. تنمية أعمالنا من خلال تمويل المشروعات البيئية لدعم الاستدامة ويعزز بنك مصر الجهود الوطنية لتقليل تلوث الهواء والمحيط وتركيزات غازات الاحتباس الحراري.

وجود استراتيجية لتمويل المشروعات الصديقة للبيئة لدعم الاستدامة، ومن الجدير بالذكر ان البنك يهتم عند الدراسة الائتمانية للمشروعات التأكد من قيام الشركات من الحصول على كافة الاشتراطات والموافقات البيئية الالزمة، كما يراعى البنك عند الإقراض الالتزام بالمتطلبات البيئية لتلك المشروعات، حيث يعد الالتزام بتقديم موافقة وزارة البيئة من التقارير الملزمة للشركة المؤسسة وبالتالي للبنك كممول للمشاريع. والمساهمة في المشروعات المرتبطة بالتحسين البيئي.

رابعاً: سياسة الحكومة بالنسبة لموردي ومقدمي الخدمات:

يحتفظ بنك مصر بالحق في التتحقق من امتثال الموردين لقواعد السلوك المهني والأخلاقي للموردين كما يطلب من كل الموردين الاحتفاظ بجميع السجلات الالزمة لإثبات الامتثال للقوانين والمبادئ المحددة في مدونة قواعد السلوك في حالة حدوث مخالفة يحق للبنك اتخاذ أي إجراء يراه مناسباً لمعالجة الموقف هذا ويتم تشارك ميثاق السلوك المهني الخاص بالبنك مع مورديه (عدم اللجوء للهدايا والرشاوي وتضارب المصالح مع الموردين).

وتشمل القواعد على المبادئ الإرشادية للموردين للعمل بطريقة مسؤولة منها:

الأجور وتعويضات العاملين.

حظر عمال الأطفال.

حماية البيئة.

المعاملة الإنسانية.

إدارة المواد الخطرة.

لا تمييز على أساس العرق أو الدين.

استخدام تكنولوجيات آمنة.

الصحة والأمان.